لقد كان لنمو أسواق الأوراق المالية وتطورها وانفتاحها العالمي، الأثر الكبير في زيادة درجة أهمية الإفصاح المحاسبي عن أداء المؤسسات المسعرة في سوق الأوراق المالية، وأصبح أمر الشفافية المحققة من خلال الإفصاح بحاجة إلى توازن بين المستوى المقبول لدى المؤسسات وبين المستوى الذي ترغب فيه الأطراف المستفيدة. فالاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة له تأثير على قدرة فهم محتوى المعلومات في القوائم المالية خاصة بالنسبة للمستثمرين على المستوى الدولي، وذلك نتيجة لنمو حركة الاستثمارات المالية عبر الحدود. حيث كان السبب الرئيس وراء الضغوط الدولية لتوحيد الممارسات المحاسبية الدولية من خلال تبني مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية بغرض تحسين وتطوير نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لهم عند اتخاذ قرارتهم الاستثمارية، حيث يجب أن توفر لهم كل المعلومات الصحيحة والمتعلقة بالمؤسسات التي تتداول أوراقها في سوق الأوراق المالية وهذا ما يعزز ثقة المستثمرين في القوائم المالية ويشجعهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. تشهد العديد من الدول ومنها الجزائر، خلال الفترة الحالية تغيرات جذرية واسعة في مجالات متعددة منها المجالات الاقتصادية، ولعل من أبرز تلك التغيرات هو ذلك التحول من النظم الاقتصادية المخططة مركزيا إلى النظم التي تعمل وفقا لتوجهات السوق وعوامل العرض والطلب. ولعل من أهم المتطلبات الأساسية لنجاح هذا التحول هو ضرورة وجود سوق نشطة للأوراق المالية يمكن من خلالها تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث إن الطلب على رؤوس الأموال التي يتوقع لها النمو في الأسواق المالية تعتمد على توافق مبادئ المحاسبة المالية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية، حيث لا بد من وجود معايير دولية موحدة للمحاسبة من أجل تقديم صورة صادقة ومعلومة مفيدة للمستثمرين على الوضعية المالية لمؤسسة معينة من خلال قوائمها المالية